



10

المال والاقتصاد

العدد (17733) – السنة الحادية والخمسون – الأحد 30 ربيع الآخر 1448هـ – 11 أكتوبر 2026م

«صنع في الخليج» يختتم نسخته التأسيسية بمشاركة أكثر من 120 عارضا وتسجيل أكثر من 10 آلاف شخص



○ وزير الصناعة والتجارة.

وزير الصناعة: منصة خليجية لتعزيز الشركات الصناعية والاستثمارية ورفع تنافسية المنتج الخليجي عالميا

إعلان عدد من الاتفاقيات والشراكات والتوسعات الصناعية في قطاعات متنوعة، من بينها الطاقة وتخزينها، والألمنيوم، والصناعات الغذائية، والسيارات والبطاريات، والخدمات اللوجستية، والتمويل الصناعي والتصنيع المستدام، إلى جانب مبادرات تستهدف تعزيز الصادرات وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الخليجية، بما يعكس اتساع فرص التعاون والاستثمار المشترك بين دول المجلس.

وبهذه المناسبة، أكد عبدالله بن عادل فخر، وزير الصناعة والتجارة، أن النسخة التأسيسية من «صنع في الخليج» أرست قاعدة للبناء على الفرص الصناعية والاستثمارية المشتركة بين دول مجلس التعاون، مشيراً إلى أن ما تمتلكه دول المجلس من موارد وقدرات صناعية وبنية تحتية متطورة وخدمات لوجستية وتوطينية وكفاءات بشرية يتكامل

منظومة متكاملة يمكن توظيفها لتعزيز سلاسل القيمة الخليجية وتوسيع حضور المنتجات الخليجية في الأسواق العالمية. وقال: «إن مروحنا يتجاوز زيادة الإنتاج الصناعي في دول الخليج إلى تعزيز التكامل بين صناعتنا وأسواقنا، وبناء سلاسل قيمة خليجية أكثر ترابطاً وتنافسية، قادرة على استقطاب الاستثمارات والوصول إلى الأسواق العالمية. وقد أبرزت النسخة الأولى من «صنع في الخليج» حجم الفرص المتاحة أمام القطاعين العام والخاص لترجمة هذا الطموح إلى شراكات صناعية واستثمارية مشتركة». وأوضح أن إضافة نسخة البحرين النسخة التأسيسية تأتي في إطار التزام المملكة بدعم التعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي، وتعزيز المنصات التي تجمع صناع القرار والمستثمرين والمصنعين ومقدمي الحلول

الصناعية، مؤكداً أن أهمية «صنع في الخليج» لا تقتصر على انعقاد المنتدى والمعرض، وإنما تمتد إلى ما يمكن البناء عليه من علاقات وشركات وفرص استثمارية تسهم في تطوير القاعدة الصناعية الخليجية وتعزيز تنافسيتها. وأضاف أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة العمل المشترك والبناء على ما تحقق خلال النسخة الأولى، مع تعزيز دور القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تطوير الصناعات الخليجية، وتوسيع الاستثمارات العابرة للحدود، ودعم الابتكار والتصنيع المستدام، بما يعزز مكانة دول مجلس التعاون على خريطة الصناعة والتجارة العالمية. وأشاد بالجهود المشتركة التي أسهمت في إنجاح النسخة التأسيسية الأولى، مؤكداً أن تنظيم هذا الحدث جسّد روح «فريق البحرين»، والتكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص،

«الصناعة والتجارة» و«البحرين الإسلامي» يوقعان مذكرة تفاهم لدعم القطاع الصناعي

حزم تمويلية بقيمة 32 مليون دولار لدعم التصنيع المحلي والاستدامة وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد



و«Make Resilient»، لدعم زيادة المحتوى المحلي، والتحول نحو تقنيات وممارسات إنتاج أكثر استدامة، وتعزيز مرونة المنشآت وقدرتها على التعامل مع تحديات سلاسل الإمداد واستمرارية الأعمال. وتشمل الحلول المطروحة تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، وتمويل انتقال المنشآت نحو تقنيات أقل انبعاثاً، إلى جانب حلول لتمويل سلاسل الإمداد والسيولة، ومزايا مرتبطة ببرنامج «تكمال» للقيمة المحلية المضافة. وتستهدف هذه الحلول توسيع الخيارات التمويلية أمام المنشآت

المالي والتعريف بالحلول المتاحة أمام المنشآت الصناعية، بما يدعم وفق معايير الأهلية والسياسات والإجراءات المعتمدة لدى البنك. وبهذه المناسبة، أكدت إيمان أحمد الدوسري، وكيل وزارة الصناعة والتجارة، أن «تعزيز تنافسية القطاع الصناعي يتطلب تكامل المكنات الداعمة لنموه، وفي مقدمتها إتاحة خيارات تمويلية تواكب احتياجات المصانع في التوسع وتطوير الإنتاج وزيادة المحتوى المحلي. ويأتي هذا التعاون في إطار حرص الوزارة على تعزيز التنسيق مع القطاع

الصناعي ويدعم بناء قطاع أكثر إنتاجية وقدرة على المنافسة». من جانبها، أكدت فاطمة العلوي، الرئيس التنفيذي لبنك البحرين الإسلامي، أن «القطاع الصناعي يمثل أحد القطاعات المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومن خلال تخصيص 32 مليون دولار أمريكي لهذه الحزم، نسعى إلى توفير حلول تمويلية تستجيب لاحتياجات المصنعين الفعلية، سواء في زيادة المحتوى المحلي، أو الاستثمار في تقنيات أكثر استدامة، أو تعزيز مرونة الأعمال وسلاسل الإمداد، ويتيح تعاوننا مع وزارة الصناعة والتجارة توسيع الوعي بهذه الحلول والوصول إلى المنشآت التي يمكن أن تستفيد منها في تطوير أعمالها».

وأضافت أن «حزم Make Local و Make Green و Make Resilient تعكس توجه البنك نحو ربط الحلول المصرفية بأولويات النمو لدى المؤسسات والشركات، من خلال دعم الاستثمار في القرارات الإنتاجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتوفير حلول لسيولة الأعمال والاستخدامات. وسلاسل الإمداد، وتأمين التمويل للمنشآت على التخطيط للتوسع والتعامل مع المتغيرات بثقة أكبر».

طرح مزايده مشروع المصانع متعددة الطوابق بمدينة سلمان الصناعية

تأجير الوحدات الصناعية المخصصة حصرياً لدعم رواد الصناعة والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقاً للاشتراطات والأنظمة المعمول بها. ويعتمد المشروع على مفهوم التوسع الرأسي في المنشآت الصناعية، بما يحقق الاستفادة أكبر من الأراضي الصناعية المتاحة مقارنة بالنموذج التقليدي، ويوفر مساحات مرنه تتناسب مع طبيعة واحتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما الصناعات التي لا تتطلب مساحات أرضية كبيرة. وبهذه المناسبة، أكد المهندس محمد خالد نور مدير إدارة المناطق الصناعية بوزارة الصناعة والتجارة، أن مشروع المصانع متعددة الطوابق يمثل نموذجاً لرفع كفاءة استثمار الأراضي الصناعية، ويوفر في الوقت ذاته خيارات أكثر مرونة أمام رواد الصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة للانطلاق والتوسع. وأضاف أن المشروع يتجاوز مفهوم توفير المساحات الصناعية، ليقدم نموذجاً جديداً للبنية التحتية يتناسب مع طبيعة الصناعات الحديثة، ويسهم في خفض متطلبات الدخول إلى النشاط حصر الوزارة وتوسيع

أعلنت وزارة الصناعة والتجارة، على هامش فعاليات منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026»، طرح مزايده لتطوير مشروع المصانع متعددة الطوابق بمدينة سلمان الصناعية، والذي يمثل أحد المبادرات الهادفة إلى رفع كفاءة استثمار الأراضي الصناعية، عبر توفير مساحات صناعية أكثر مرونة لدعم رواد الصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين المشاريع الصناعية الجديدة من الانطلاق والنمو. ويقام المشروع في منطقة البحرين العالمية للاستثمار (BIP) بمدينة سلمان الصناعية في منطقة الحد بعملكة البحرين. على أرض تبلغ مساحتها 6,700 متر مربع، بمساحة بناء أفقية تبلغ نحو 2,680 متراً مربعاً، فيما تصل مساحة البناء الإجمالية إلى نحو 10,720 متراً مربعاً. وتتمثل المزايدة المطروحة في التنافس على القيمة الإيجارية لأرض المشروع، حيث سيتم إبرام عقد إيجار بين وزارة الصناعة والتجارة والمزايدين الذي ترسو عليه المزايدة. وسيتمولى المزايد الفائز مسؤولية تطوير الأرض وإنشاء وتشغيل مشروع المصانع متعددة الطوابق، بما في ذلك

التكنولوجيا المالية في البحرين.. استثمارات نوعية نحو اقتصاد رقمي مستدام



يقلم: رجل الأعمال المهندس إسماعيل الصراف ○

الاصطناعي وتحليل البيانات والأمن السيبراني والبرمجة وإدارة المخاطر المالية. ومن هنا، تبرز أهمية تعزيز الشراكة بين المؤسسات المالية والجامعات ومراكز التدريب، لإعداد جيل من الكفاءات الوطنية القادرة على قيادة هذه الصناعة والمنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويمكن أن تسهم التكنولوجيا المالية كذلك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، من خلال

تطوير وسائل الدفع، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة المعاملات. كما يمكن للحلول الرقمية أن تفتح المجال أمام شركات بحرينية ناشئة لتطوير منتجات وخدمات قابلة للتصدير، بما يوسع مصادر الدخل ويدعم نمو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة.

ولا يقتصر الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي وحده، بل يمتد إلى التجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والاستثمار والقطاع الحكومي. فرفع كفاءة المدفوعات وتبادل المعلومات وتبسيط الإجراءات المالية يمكن أن يقلل تكاليف الأعمال ويحسن تجربة المستهلك والمستثمر، بما يعكس إيجاباً على الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية.

وفي المحصلة، فإن منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026 يمثل فرصة مهمة للانتقال بالشركات المالية والتكنولوجية إلى مرحلة أوسع من الاستثمار والإنتاجية والابتكار. ومن خلال تحويل الاتفاقيات إلى مشاريع فعلية، والاستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتوسيع حضور الشركات البحرينية في الأسواق العالمية، يمكن ترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز مالي وتقني متقدم، والمساهمة في بناء اقتصاد وطني أكثر تنوعاً وتنافسية واستدامة للأجيال القادمة.

○ ماجستير تنفيذي بإدارة من المملكة المتحدة (EMBA) - عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

يوفر منصة رقمية متكاملة لعملاء الشركات.. «التمويل الكويتي - البحرين» يطلق أول حل رقمي متكامل متوافق مع أحكام الشريعة لإدارة السيولة



○ محمد عاصم.

المستدام. ومن خلال توفير رؤية آتية للسيولة، وأتمتة مقدمة، وتكامل سلس بين الحسابات والكانات، يتيسر حل إدارة السيولة لعملائنا تحسين إدارة رأس المال العامل، وتعزيز كفاءة أعمال إدارة الأموال، واتخاذ قرارات مالية أسرع وأكثر دقة. كما يمنح حلولنا مستوى أعلى من الأمان، ويعكس هذا الإطلاق طموح مصرفنا في مواصلة ريادته في مجال الابتكار المصرفي الرقمي، من خلال توفير حلول مالية متقدمة، ودعم الشركات الناشئة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، بالقول: «يمثل إطلاق حل إدارة السيولة محطة مهمة في مسيرة بيت التمويل الكويتي نحو تطوير خدمات المعاملات المصرفية وتعزيز قدرته على تقديم حلول متطورة ومتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات. وفي ظل بيئة أعمال تتسم بالتسارع والتعقيد، أصبحت الإدارة الفعالة للسيولة عنصراً أساسياً في تعزيز المرونة المالية، ورفع الكفاءة التشغيلية، ودعم النمو الطويل».

يشهد القطاع المالي العالمي تحولاً متسارعاً تقوده التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار في الخدمات المصرفية، وهو ما يفتح أمام الاقتصادات فرصاً جديدة لجذب الاستثمارات ورفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية. وفي هذا السياق، يمثل منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، الذي تستضيفه مملكة البحرين، محطة مهمة لمواصلة تطوير القطاع المالي وتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي للخدمات المالية والتكنولوجيا الحديثة.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة في ضوء ما أعلنه معالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة، وزير المالية والاقتصاد الوطني، بشأن أكثر من 60 شراكة واتفاقية تعاون مرتبطة بالمنتدى. ولا تكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الشراكات في عددها فقط، وإنما في قدرتها على التحول إلى استثمارات فعلية ومشاريع منتجة وفرص عمل نوعية، تسهم في تنمية القطاع المالي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني. وتمتلك البحرين قاعدة قوية للبناء على هذه الفرص، مستفيدة من خبرتها الطويلة في القطاع المصرفي والمالي، ووجود المؤسسات المالية المحلية والدولية، إلى جانب الأطر التنظيمية التي يشرف عليها مصرف البحرين المركزي. ويمكن لهذا التكامل بين الخبرة المصرفية والتكنولوجيا الحديثة أن يدعم استقطاب المزيد من الشركات المتخصصة في المدفوعات الرقمية والخدمات المالية المبتكرة وإدارة الأصول والتقنيات التنظيمية.

ومن المهم أن تتجاوز الشراكات الجديدة مرحلة توقيع الاتفاقيات إلى مرحلة التنفيذ، من خلال وضع أهداف واضحة ومؤشرات لقياس حجم الاستثمارات المستقبلية، وعدد المشاريع التي تبدأ أعمالها فعلياً، والوظائف التي توفرها، ومدى مساهمتها في نقل المعرفة والتكنولوجيا. فنجاح المبادرات الاقتصادية لا يقاس بالإعلانات وحدها، بل بالنتائج التي يحققها على أرض الواقع.

كما يمثل الاستثمار في الكفاءات البحرينية أحد أهم متطلبات نجاح هذا التحول. فالقطاع الرقمي يحتاج إلى مهارات متقدمة في الذكاء

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين إطلاق منظومة إدارة السيولة التي توفر لعملاء الشركات تجربة رقمية متكاملة تتبع توحيد إدارة الأموال وأتمتة حركة النقد وتعزيز مستوى التحكم في عمليات إدارة الأموال. وتتوفر هذه المنظومة عبر منصة بيت التمويل الكويتي للخدمات المصرفية الرقمية للشركات، بما يتيح للعملاء إدارة السيولة من خلال تجربة سلسلة وآلية تعزز وضوح الرؤية والتحكم في الأموال، وتدعم في الوقت ذاته ممارسات أكثر كفاءة في إدارة الموارد والاستخدامات. ومن خلال مجموعة متنوعة من خيارات التحويل التلقائي للأرصدة، تساعد المنظومة عملاء الشركات على تحقيق الاستفادة المثلى من الأموال المتاحة ورفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز إدارة التدفقات النقدية.

ويعزز إطلاق هذه المنصة مكانة بيت التمويل الكويتي - البحرين كمزود رائد للحلول المصرفية الرقمية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات، ويؤكد التزامه بتقديم حلول متقدمة في مجال الخدمات المصرفية للمعاملات تساهم في تمكين الشركات من إدارة عملياتها المالية بكفاءة أكبر. ومن خلال توسيع منظومة خدمات إدارة النقد والسيولة، يواصل البنك تزويد عملائه